

كلمة السيد فوزي لقجع الوزير المنتدب المكلف
بالميزانية بمناسبة الاجتماع المنعقد على مستوى
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية
بمجلس المستشارين والمخصص لتدارس موضوع:

" مسار ورش تعميم التغطية الصحية الإجبارية "

الأربعاء 03 ماي 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

- نحن جد سعداء بالتواجد معكم في هذا الاجتماع المخصص لدراسة موضوع: "مسار ورش تعميم التغطية الصحية الإجبارية".
- من الأكد أن هذا الاجتماع يشكل مناسبة إضافية تتفاعل فيها التجارب والأفكار لمقاربة الأبعاد المرتبطة بهذا الإصلاح، وما يقتضيه من نظر استراتيجي، ورصانة سياسية وكفاءة تقنية وتديرية متعددة الأبعاد، من أجل بلوغ هدف تعميم التغطية الصحية، وبالتالي تكريس الحق في الصحة كأحد الحقوق الأساسية للمواطن، كما نصت على ذلك المواثيق الدولية، والدستور المغربي؛
- ومن الطبيعي أن نحيط هذا الموضوع بكل هذا الاهتمام لأننا لسنا أمام إصلاح اعتيادي، بل نحن أمام ثورة حقيقية وضع أسسها جلالة الملك حفظه الله، منذ توليه عرش أسلافه الميامين، وتَوَجَّهًا منذ ثلاث سنوات بإطلاق مشروع تعميم الحماية الاجتماعية لكافة المواطنين.

- ومن المؤكد أن هذا الورش يعتبر مشروعا تاريخيا يجسد حجم التزام الدولة بحماية مواطنيها، ويعكس مستوى متقدما في تمثيل الدولة الاجتماعية.
- ومن المؤكد كذلك أن هذا المشروع يجسد تنويفا لرؤية ملكية استراتيجية كان صاحب الجلالة نصره الله وراء الدفع بها والسهر على إنضاجها انطلاقا من لبناتها الأساسية المتمثلة في مشروع راميد وصولا إلى التعميم، لا فقط للتغطية الصحية ولكن لمجموع مكونات منظومة الحماية الاجتماعية. وهي بذلك منظومة تدرجت بنفس طویل كإحدى العلامات البارزة في عهد الملك محمد السادس نصره الله.
- وقد شكلت منظومة الحماية الاجتماعية بدورها مكونا من مكونات الرؤية المولوية السامية في المجال الاجتماعي، التي شملت مجموعة من البرامج، في مقدمتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وبرنامج دعم تـمدرس الأطفال مثل "برنامج تيسير" و"برنامج دعم الأراـمل"، ومليون محفظة.
- كل ذلك يؤكد بالملـموس أن جلالـة الملك حفظه الله من خلال إطلاق هذا المشروع المجتمعي، كان في الحقيقة يتوج مسارا تحديثيا متدرجا على مدى أزيد من عقدين من الزمن، خاصيته الأساسية والخيط الناظم لاختياراته الاستراتيجية هو الانسجام

والتكامل بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، في إطار التوفيق
الأمثل بين الطموح والإمكانيات.

● وبالتالي فمن الطبيعي حين تكون هذه التراكمات حلقات متتالية
وفق منظور استراتيجي بعيد المدى، أن تبلغ القدرات الذاتية
للدولة لمستوى يؤهلها للقيام بأدوار اجتماعية واقتصادية أكثر
اتساعا وتقدما وأكثر تأثيرا على الحياة اليومية للمواطنين.

● وهكذا يتجلى لنا بوضوح أن هذا المسار المدروس الذي تطور
بشكل متوازن بين الاقتصادي والاجتماعي، نقل البلاد بشكل
متدرج من وضع موروث كلنا نعرف أعطابه ونقائصه، إلى وضع
وصل فيه النموذج التنموي السابق إلى لحظة الانتقال وضمه
وصلت الانجازات الاجتماعية إلى لحظة التحول التاريخي.

● وهذا التحول هو الذي جسده النموذج التنموي الجديد وإطلاق
ورش تعميم الحماية الاجتماعية كرافد أساسي في مسار بناء
الدولة الاجتماعية.

● وهي عناوين تعبر عن رؤية ملكية سديدة تروم التكامل بين
البعدين الاقتصادي والاجتماعي، ويجسدها النموذج التنموي
الجديد لبلادنا والورش الاجتماعي الثوري المتعلق بتعميم الحماية
الاجتماعية؛

● وتماشيا مع هذه الرؤية ومع التوجهات الملكية السامية، فقد حرصت الحكومة على جعل إرساء أسس الدولة الاجتماعية على رأس أولويات برنامجها الحكومي لمواجهة التحديات الاجتماعية المطروحة؛

● ولابد أن نكون مفتخرين اليوم بما تحقق في مسار تعميم الحماية الاجتماعية وفق الأهداف والأجندة الزمنية اللذين حددهما جلاله الملك حفظه الله.

● فعلى مستوى تنزيل ورش تعميم التغطية الصحية:

✓ تم، بفضل مساهمتكم القيمة وتعاونكم، إخراج جميع النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بتنزيل هذا الورش؛

✓ كما تم اعتماد المراسيم الضرورية (26) التي مكنت من فتح باب الاستفادة من التغطية الصحية إلى غاية 10 أبريل من هذه السنة، لفائدة حوالي 5 ملايين شخص من المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، منهم 1.9 من المؤمنين الرئيسيين و3 ملايين من ذوي الحقوق؛

✓ وقد بلغ عدد ملفات التعويض التي تم إيداعها، إلى غاية التاريخ المذكور، من طرف هذه الفئات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حوالي 640.000 ملفا؛

● أما بالنسبة للأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك (الخاضعين سابقا إلى نظام المساعدة الطبية):

✓ فقد تم فتح باب الاستفادة من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص لهذه الفئة ابتداء من فاتح دجنبر 2022: 9.6 ملايين مؤمن بما في ذلك ذوي الحقوق، تحملت ميزانية الدولة اشتراكاتهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمبلغ إجمالي بلغ 9.5 مليار درهم.

✓ وتم الحفاظ على الحقوق المكتسبة لهذه الفئة: وذلك بالاستفادة من نفس سلة العلاجات مع مجانية التطبيب والاستشفاء بالمؤسسات الصحية العمومية، حيث ستكفل الدولة بالجزء الباقي على عاتقهم والذي يصل في المعدل إلى ما يناهز 30 بالمائة من مبلغ الخدمات المفوترة.

✓ كما أصبح بإمكان هذه الفئة الاستفادة من الولوج للاستشفاء بالقطاع الخاص. واسمحوا لي هنا أن أتقاسم معكم بعض الأرقام فيما يخص استفادة هذه الفئة على مستوى الخدمات المقدمة بالقطاع الخاص والتي تكفل بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وذلك منذ انطلاق الاستفادة من هذا النظام في فاتح ديسمبر 2022 إلى غاية 10 أبريل 2023، أي خلال أقل من 5 أشهر، وهو ما يعد إنجازا غير مسبوق في تاريخ التغطية الصحية بالمغرب:

- أزيد من 680.000 ملفا تم إيداعه من طرف هذه الفئة إلى غاية 10 أبريل 2023؛

- منها 480.000 ملفا يتعلق بطلبات التعويض؛

- و40.000 ملفا يهتم بطلبات التكفل بمصاريف العلاج التي تتعلق أساسا بالأمراض المكلفة والمزمنة؛

- و160.000 ملفا للعلاج بالمستشفيات العمومية؛

- هذا دون احتساب 1.4 ملايين ملف لم يتم بعد تحويلها من طرف المستشفيات العمومية؛ حيث استفاد حوالي 1.229.978 مواطن من هذه الفئة من الخدمات المقدمة من طرف المستشفيات العمومية، إلى غاية 20 أبريل 2023، منهم حوالي 1.048.092 من المسجلين برسم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، و163.713 من المستفيدين في طور التسجيل برسم هذا النظام؛

- وقد ناهز المبلغ الإجمالي للخدمات المفوترة أزيد من 1.9 ملايين درهم، منها 857 مليون درهم للخدمات التي تم تقديمها، و434 مليون درهم من التحويلات في شكل مبلغ ثابت حسب عدد المستفيدين (versements sous forme de capitation)، و620 مليون درهم سيتم تحويلها بالنسبة للخدمات المقدمة من طرف المستشفيات العمومية؛

- وقد بلغ متوسط الكلفة عن كل ملف حوالي 1263 درهم بالنسبة للأشخاص غير القادرين على أداء واجبات الاشتراك، مقابل 1438 درهم بالنسبة للعمال غير الأجراء، و1200 درهم بالنسبة للأجراء؛ وفي إطار مواكبة تنزيل هذا الورش، فقد اتخذ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مجموعة من الإجراءات لتسهيل استفادة الفئات الجديدة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض في أحسن الظروف من خلال:
- تعزيز الموارد البشرية عبر توظيف ما يناهز 1400 شخص خلال سنتي 2021 و2022 .
- توسيع تمثيليته الترابية من خلال افتتاح 51 وكالة جديدة قارة وإطلاق 45 وكالة متنقلة إلى جانب إحداث 8.000 مركز تواصل لتسجيل العمال غير الأجراء، و 2.000 نقطة اتصال لاستقبال ملفات التأمين الإجباري عن المرض، بالإضافة إلى 4.000 وكالة قرب خاصة بأداء الاشتراكات.
- إبرام شراكات مع هيئات الاتصال التي تتولى تحديد فئات العمال غير الأجراء وتحويل معطياتهم الشخصية.
- القيام بحملة تواصلية كبيرة عبر مختلف القنوات ووسائل التواصل الاجتماعي من أجل التحسيس والتوعية وتيسير عملية الانخراط لكل الفئات المستهدفة.

السيدات والسادة،

● من الأکید أن نجاح ورش تعمیم التغطية الصحية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بإصلاح المنظومة الصحية، حيث وضعت الحكومة استراتيجية متكاملة لإعادة هيكلة المنظومة الصحية، تُوجت بالمصادقة على القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، إلى جانب خمس مشاريع قوانين توجد قيد المصادقة بالبرلمان. وترتكز هذه الاستراتيجية على أربعة محاور:

1- المحور الأول يتعلق بتأهيل العرض الصحي والرفع من جودته، والتوزيع العادل للخدمات الاستشفائية عبر التراب الوطني، عبر تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية والمراكز الاستشفائية الإقليمية والجهوية والجامعية، مع مأسسة إلزامية الولوج إلى مسلك العلاجات عبر مؤسسات الرعاية الصحية الأولية أو عبر طبيب عام.

● وفي هذا الإطار خصصت الحكومة 7 ملايين درهم سنة 2022 و8 ملايين درهم سنة 2023 لتأهيل البنية التحتية الصحية، وخاصة إنجاز البرنامج الوطني لتأهيل المراكز الصحية الأولية، والتي يناهز عددها 1367 موزعة على مختلف جهات المملكة، إلى جانب مواصلة بناء المركزين الاستشفائيين الجامعيين بالرباط وأكادير، والشروع في بناء المركز الاستشفائي الجامعي بالراشيدية، على أن يتم إطلاق المستشفين الجامعيين لبني ملال وكلميم خلال السنة القادمة.

2- المحور الثاني يخص تعزيز وتحفيز الموارد البشرية بكل فئاتها

وتحسين ظروفها المادية وشروط عملها، مع إعادة النظر في منظومة التكوين. وفي هذا الإطار فقد تم:

- إحداث وظيفة عمومية صحية تهدف إلى تثمين الرأسمال البشري للقطاع الصحي، والتي تتضمن ضمانات أساسية لفائدة مهنيي الصحة مع اعتماد نمط أجري جديد تحفيزي يرتكز على جزء ثابت وجزء متغير مرتبط بتحسين الأداء؛

- التوقيع على اتفاقية إطار من أجل الرفع من أعداد الأطر الصحية ليصل إلى الضعف بالنسبة للأطباء وثلاثة أضعاف بالنسبة للمرضيين وتقنيي الصحة في أفق سنة 2030، ما سيمكن من بلوغ نسبة 45 مهني للصحة لكل 10000 مواطن، وهو ما يتجاوز الأهداف التي حددتها المنظمة العالمية للصحة والنموذج التنموي.

- رفع القيود الواردة في القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب من طرف الأجانب بالمغرب لتمكينهم من ممارسة المهنة وفق نفس الشروط المطبقة على نظرائهم من المغاربة؛

- هذا إلى جانب إجراء الالتزامات الاجتماعية المبرمة مع النقابات من خلال زيادة أجور مهنيي الصحة؛

3- المحور الثالث يتعلق بتعزيز حكامه المنظومة الصحية وذلك عبر

إحداث المجموعات الصحية الترابية حول المراكز الاستشفائية

الجامعية ، إلى جانب إحداث الهيئة العليا للصحة والوكالة الوطنية للأدوية والمنتجات الصحية ، والوكالة المغربية للدم ومشتقاته.

4-المحور الرابع يتعلق بإحداث نظام معلوماتي مندمج يمكن من

التتبع الدقيق لمسار كل مريض عبر ملف طبي مشترك بين كافة المتدخلين من مؤسسات صحية (عمومية وخاصة)، والهيئات المدبرة للتأمين الصحي عن المرض والهيئة المقننة؛

وعموما، فقد خصصت الحكومة، في إطار قانون المالية لسنة 2023، لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية أزيد من 28 مليار درهم بزيادة بحوالي 5 ملايين درهم مقارنة مع سنة 2022، إضافة إلى ما يعادل 9.5 مليار درهم لتعميم التغطية الصحية دون احتساب الجزء الباقي على عاتق المؤمنين من الفئات الهشة بالمستشفيات العمومية، أي أن مجموع الاعتمادات المخصصة للصحة يتجاوز 40 مليار درهم سنة 2023.

السيدات والسادة،

رغم المجهودات المبذولة، فإن تنزيل هذا الورش المجتمعي الكبير لازال يتطلب مواجهة مجموعة من التحديات، سأطرق لبعضها:

- التحدي الأول يتعلق بضمان استدامة أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وضمان توازنها المالي، وهو ما يتطلب:

✓ أولاً: تعزيز تحصيل الموارد، من خلال اتخاذ كل التدابير لضمان تسريع وتيرة تسجيل المهنيين والعمال غير الأجراء وأصحاب المهن الحرة والأجراء غير المصرح بهم. وهو ما يعني أن تحقيق هدف تعميم التغطية الصحية مرتبط بالانخراط الفعلي لكل الفئات المعنية، بما في ذلك النقابات والجمعيات المهنية،...

✓ ثانياً: التحكم في التكاليف وخاصة تلك المتعلقة بضبط أثمان الأدوية مقارنة مع الأثمان المعمول بها عالمياً وتقنين استهلاكها، علماً أن نفقات الأدوية تجاوزت 3 ملايين درهم سنة 2020، وهو ما يمثل 33% من إجمالي نفقات التأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛

● التحدي الثاني يتعلق بضمان الاستدامة المالية للمجموعات الصحية الترابية، في ارتباط بالتنزيل الفعلي لإصلاح المنظومة الصحية على مستوى تأهيل البنيات الاستشفائية وتعزيز وتحفيز الموارد البشرية واعتماد النظام المعلوماتي المندمج، وعلاقة كل ذلك باستقطاب نسبة مهمة من المؤمنین لضمان التمويل الضروري والاستقلال التدريجي عن إعانة الدولة.

● التحدي الثالث مرتبط بتوفير التمويل الضروري لمنظومة الحماية الاجتماعية ككل، والتي تتطلب سنوياً ما بين التغطية الصحية وتعميم التعويضات العائلية ما يفوق 30 مليار درهم سنوياً، وهو ما يفرض تفعيل الإصلاحات الضرورية على مستوى منظومة الدعم، إلى جانب إيجاد التمويلات الداعمة عن طريق آليات التضامن.

وهنا ينبغي التأكيد على أن الشروع في تنزيل هذا الإصلاح المجتمعي الضخم والمُكَلَّف على الصعيد المالي، لم يكن ليَرى النور لو لم تنجح بلادنا في استعادة التوازن لماليتنا العمومية بعد أزمة كوفيد، حيث تجاوز عجز الميزانية معدل 7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2020، وفاق حجم دين الخزينة 72% من الناتج الداخلي الخام.

● فرغم توالي الأزمات، استطاعت الحكومة التوفيق في نفس الوقت بين مواجهة الضغوطات التضخمية، والوفاء بالتزاماتها من خلال تنزيل الأوراش الإصلاحية التي انخرطت فيها تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة نصره الله، إلى جانب استعادة الهوامش المالية وضمان استدامة توازن المالية العمومية؛

● وقد تجسد ذلك من خلال تقليص عجز الميزانية من 7.1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2020 إلى 5.9% خلال سنة 2021، و5.1% خلال سنة 2022، وذلك رغم التحملات الإضافية للميزانية العمومية والتي فاقت 40 مليار درهم خلال سنة 2022 لوحدها؛ للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين أمام الارتفاع المسجل في الأسعار على مستوى العالم.

● وكنتيجة لهذه الجهود تم تقليص حجم المديونية من 72.2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2020 إلى 69.8% سنة 2022. هذا في الوقت الذي لا يتعدى حجم الدين الموحد للإدارات العمومية (الدولة والمؤسسات العمومية التي لها طابع تجاري والجماعات الترابية

ومؤسسات التقاعد والاحتياط الاجتماعي) مستوى 64% من الناتج الداخلي الخام.

● ففي ظل توالي الأزمات التي أنهكت اقتصادات كبرى وصارت تواجه صعوبات كبيرة لتدبير ماليتها العمومية في ظل تراكم الديون وتقلص الهوامش، وبفضل النجاح في الحفاظ على توازن ماليتنا العمومية، يحق لنا أن نفتخر اليوم بالثقة التي أصبحت تحظى بها بلادنا بفضل المسار الإصلاحي الذي انخرطت فيه تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله؛

● كما أن هذا النجاح ليس موضوع قراءات وطنية وحسب، بقدر ما يشكل محل إشادة من مختلف المؤسسات الدولية؛

● ولعل خير دليل على ذلك حفاظ بلادنا على تصنيفها الائتماني من طرف وكالة التنقيط الدولية. وهو ما تؤكد أيضا تقارير المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، ويعزز الثقة في استدامة هذه التوازنات، رغم هذه الظرفية الدولية الصعبة؛

● كما تجسّد هذا النجاح من خلال الخروج من اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي (GAFI)، بعد أن دخلت بلادنا إلى هذه اللائحة في فبراير 2021، وما شكله ذلك من مساس بصورة المغرب لدى الشركاء الماليين الدوليين والمستثمرين الأجانب. وقد مكن هذا الإنجاز من الحصول على شهادة اعتراف بالإصلاحات التي انخرطت فيها بلادنا في

المجال المالي، والضريبي، والقضائي والأمني، تحت القيادة النيرة لجلالة الملك حفظه الله.

- أضف إلى ذلك الخروج الناجح لبلادنا للسوق المالي الدولي، من خلال تعبئة 2.5 مليار دولار في الوقت الذي فاقت فيه عروض المستثمرين 11 مليار دولار وخاصة منهم المستثمرين المؤسسيين ذوي الجودة العالية؛
- إلى جانب موافقة صندوق النقد الدولي على منح خط الائتمان المرن (FCL) لفائدة المغرب بمبلغ يعادل 5 مليارات دولار لمدة سنتين، وذلك بالنظر إلى قوة إطار السياسة الاقتصادية للمغرب والأسس الصلبة التي تستند إليها.

حضرات السيدات والسادة،

مما لا شك فيه أننا نعي جميعا حجم التحديات التي يفرضها هذا التحول الكبير، وثقل المسؤولية التي يضعها على كاهلنا جميعا. وأقول جميعا لأننا كلنا مسؤولون، بمختلف مواقعنا ومهامنا، على إنجاز هذا الورش، بنفس القدر من المسؤولية مع التوفيق الأمثل بين الإمكانيات والطموح. كما أكد صاحب الجلالة على ذلك **بِكون "المسؤولية مشتركة، والنجاح إما أن يكون جماعيا، لصالح الوطن والمواطنين، أو لا يكون".**

إن لحظات التحول الكبرى لها منطقتها واستثناءاتها، وفي هذا الصدد سيكون من قبيل تحصيل الحاصل القول إننا يجب أن نعمل يدا واحدة، حكومة، منتخبين، أطرا إدارية، بل وأخص بالذكر الفرقاء

الاجتماعيين ، نقابات وباطرونا وجمعيات مهنية إضافة للمجتمع المدني والإعلام.

فإذا كانت الحكومة قد وضعت الخطاطة المالية لتنفيذ هذا الورش، فإن ذلك لن يغنينا عن تعبئة شاملة لكل الفاعلين من أجل ضمان الانخراط الفعلي للمواطنين في إنجاح المشروع حتى لا يبقى مغربي واحد على الهامش.

إن التأكيد على الانخراط الجماعي يمليه، كما قلت في البداية، كون هذا الورش مرتبطا ببيئة شاملة بعناوين متعددة، أقتصر من بينها على عنوانين فقط: إعادة التأهيل الشامل للمنظومة الصحية من جهة والوعي العملي بالتزامات مختلف الفئات المجتمعية من جهة أخرى. إنها في العمق بيئة مركبة ومتداخلة تمس كل الفاعلين كما قلت سابقا وتستدعي فعلا جماعيا منسقا ونكرانا للذات وتحييدا للحواجز التقليدية بين الفرقاء، وبذلك سنكون عند حسن ظن سيدنا المنصور بالله، ونجسد فعليا المصلحة العليا لوطننا وشعبنا.

شكرا على حسن انتباهكم. سأترك الكلمة للسيد بوبريك حسن المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتقديم عرض مفصل بالأرقام حول تقدم هذا الورش. كما سنبقى رهن إشارتكم للتفاعل مع تساؤلاتكم وملاحظاتكم ومقترحاتكم.